

وسائل الإعلام والنظام السياسي في الجزائر التعددية الحزبية

كمال يعقيل*: طالب دكتوراه، جامعة وهران
إشراف: بن لزعر سيد أحمد، جامعة وهران

الملخص:

يعتبر العديد من الباحثين، أنّ العلاقة بين الاتصال والسياسة علاقة جوهرية يصعب تصور أحدهما دون الآخر أو القيام بوظائف بمعزل عنه بالرغم من طبيعة أي نظام سياسي أو اتصالي قائم في أي دولة من العالم. حيث تعوّل الحكومات على اختلاف أنظمتها السياسية على وسائل الاتصال في تحقيق أهدافها وفي مقدّمها الأهداف السياسية، فالاتصال السياسي عنصر مهم في أداء السلطة والقائمين عليها، فمن يمتلك سلطة الاستحواذ يستطيع كسب الدعم والتأييد لسياسته وقراراته.

الكلمات المفتاحية:

القائم بالاتصال، الاتصال السياسي، النظام السياسي.

* عضو في مخبر تطوير البحث في العلوم الاجتماعية، جامعة سعيدة

تمهيد:

لقد ارتبط منذ القدم مفهوم الإعلام كأداة ووسيلة لتوجيه الرّعية داخل المجتمعات، بمفهوم السياسة وممارستها والأطر التي تحددها الحكومات والدول بل وحتى الإمبراطوريات والممالك قبل ذلك مثلما كان سائدا خلال القرنين 15 و16 ميلاديين في أوروبا. غير أنّ فلسفة الإعلام وحسب بعض المنظرين قد ذهبت إلى أبعد من هذه العلاقة المتنافرة تارة والمتطابقة تارة أخرى، مشيرة إلى من يخضع للآخر ومن يخدم الآخر للوصول إلى إدراك مصالح العامة وما يهتمها داخل مجتمعاتها. هذه الجدلية باتت جليّة مع ظهور الأحزاب والتكتلات السياسية في المجتمعات الحديثة، والتي قابلها في الطرف الآخر تطورا رهيبا في وسائل الإعلام ومدارسه ومؤسّساته، وتعدّ الجزائر كدولة حديثة من بين الدول التي مرّت بعدة تجارب وخبرات ومراحل حسّاسة تارة في محاولة رسم العلاقة بين النظام السياسي القائم والممارسة الإعلامية. وعليه فإنّ محور بحثنا يدور حول: طبيعة العلاقة بين الإعلام وممارساته وبين النظام السياسي التي يرسم التوجه العام للدولة الجزائرية؟. وهو ما سنحاول استعراضه

النظام السياسي في الجزائر وخصائصه:

إنّ تداخل مكونات النظام السياسي في الجزائر، وعدم القدرة على تطبيق المعايير العالمية لفهم طبيعة النظام السياسي بسبب التحولات الديمقراطية التي مرت بها الدولة الجزائرية وتوالي الدساتير عبر عدّة مراحل من التاريخ السياسي المعاصر للجزائر. أدّى إلى ظهور فجوة بين ما هو ظاهر وسائد داخل المجتمع وما جاءت به هذه الدساتير¹. حيث لازال اللبس قائما لدى العديد من الأطراف بشأن طبيعة النظام السياسي القائم في ظلّ التداخل الواضح بين النظام الديمقراطي في شكله البرلماني وبين السيطرة المطلقة للكتلة الحزبية وكذا دور المؤسسة العسكرية المحوري وحضورها في تاريخ الجزائر.

ويفسّر البعض هذا الأمر، بالانطلاقة التي شهدتها النظام الجزائري منذ بداياته، ان اسباب كثيرة تفسر هذا الوضع الدستوري والتنظيمي المتناقض، فقد شهد النظام الجزائري منذ بداياته الأولى، فكانت التغييرات التي تطرأ على النظام بشكل مستمر منذ 1962 إلى غاية الآن، دون استثناء أحداث أكتوبر 1988 والعشرية السوداء التي عاشتها الجزائر والتي كانت لها انعكاساتها على النظام السياسي القائم. فإن الكثير من المراقبين، يؤكدون أن الخلل يكمن أساسا في الفرد، وليس في الإطار القانوني والمؤسّساتي للدولة الجزائرية وبالرغم من أن فقهاء القانون الدستوري يصنفون النظام الجزائري في

¹ http://www.hmsalgeria.net/portal/articles/livres/siraj_11/4550.html

خانة الأنظمة شبه الرئاسية، إلا أن بعض الفاعلين السياسيين، تبّنوا فكرة أن النظام الجزائري غامض ولا يحدد بدقة طبيعة العلاقات الموجودة بين مؤسساته، ولا يضع خطوط أمام سلطاته¹.

فالنظام السياسي الجزائري ظاهريا هو نظام برلماني رئاسي، فيه خصائص النظامين بحيث أنّ منصب رئيس الدولة هو أقوى المناصب، ويعين الوزير الأول والوزراء، والبرلماني على أساس التعاون بين السلطين والمسؤولية السياسية، لكن واقعا نجد أن الهيئة التنفيذية سلطة مقتحمة ومتدخلة، تمسك بزمام كل الأمور.

إن التطور الدستوري، على ضوء الحقائق الدستورية، قد سار قدما بالسلطة التنفيذية على حساب البرلمان، إذ حولها سلطة المراجعة الدستورية، وهذا ما يقوي السلطة التنفيذية، وإقحامها في توجيه الغرفتين (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، غير مكرس دستوريا. فإستقلاله نظريا فقط، إذ تقوم الحكومة بسن النظام الداخلي للبرلمان، وأبرز دليل على ذلك (محتوى الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني)، إذ أنه من المستحيل قيام أية من الغرفتين بوضع ما لها من قانون داخلي بمفردها.

من جانب آخر، فلا يمكن التنبؤ بطبيعة النظام السياسي المراد تطبيقه في الجزائر، ذلك لجملة التعديلات الدستورية والقوانين التي تعطي صلاحيات أكثر للرئيس، مع إضفاء بعض التعديلات على مسألة الرقابة على الحكومة، التي تكون فردية على وزير معين، وبذلك فالنظام المرتقب، يحمل في طياته شكلا: الشكل اللين للنظام الرئاسي، إذ يعتبر هذا النظام هو الأصلح للأنظمة التي تعيش في حالة انتقال ديمقراطي، لأنها تتميز بصلابة مؤسساتها المتعددة، ولها كفاءة برلمانية، أي تتمتع بشروط الإستقرار². وهذا ما يجعل المختصين يقرّون بأن النظام السياسي الجزائري في ظل دستور الأزمة والدستور المساعد على خروج الأول من الأزمة، هو نظام غامض يحمل في طياته بذور النظام الرئاسي المتشدّد. وحالة الغموض هذه هي السبب الرئيس في بروز صراعات داخل نظام الحكم على مشارف كل انتخابات رئاسية. وهو ما يتطلب من منظومة الرشد رؤية عميقة لطبيعة الحركة في اتجاه التغيير

¹ فاروق أبو سراج الذهب، من الموقع الإلكتروني: http://www.hmsalgeria.net/portal/articles/livres/siraj_11/4550.html

² - http://www.hmsalgeria.net/portal/articles/livres/siraj_11/4550.html

والإصلاح وإعادة الاعتبار للحياة السياسية السليمة والرؤية الاقتصادية الواضحة، وكذا طبيعة العلاقة معه ومع مختلف مكوناته¹.

2/ المسؤولية السياسية لوسائل الإعلام في ظل التعددية الحزبية.

لقد وصف هذا العصر الذي نعيشه بعصر المعلومات والزخم الإعلامي الرهيب الذي ساد المعمورة على حدّ وصف الباحثين في مجال الإعلام، إذ تلعب وسائل الإعلام دورا حيويا في المجال السياسي داخل المجتمعات المعاصرة، فهي أداة فاعلة وهامة لا تقوم بنقل الرسائل والمعلومات من المنظمات والمؤسسات السياسية إلى الجمهور فقط، بل تحول هذه المعلومات من خلال صناعة الأخبار وترتيبها لتحقيق الغايات والأهداف المرجوة. وعليه فإنّ طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والعملية السياسية تبقى علاقة جدلية قوامها المصلحة والإيديولوجيات على حدّ دراسة المهتمين².

ومن الملاحظ، أنّ وسائل الإعلام تعمل على نقل وتحليل النشاط السياسي وفي نفس الوقت تعد جزءا من العملية السياسية، فهي من المصادر المتاحة أمام السياسيين وقادة الرأي للحصول على المعلومات والبيانات، وتلقي ردود أفعال الجمهور نحو سياساتهم وقراراتهم ومواقفهم، مما يساعد تكوين وتشكيل مواقف الجمهور ومحاولة التأثير فيه بشكل يتماشى مع يخدم المصلحة والأهداف إزاء الأحداث والسياسات التي تقع داخل الواقع المحيط به.

وقد أثبتت الدراسات العلمية الحديثة في مجال الاتصال السياسي وعلم السياسة أن الوسائل الإعلام قوة مستقلة في المجتمع، وانها تقوم بأدوار أساسية على الصعيد السياسي من خلال ما تقدمه من مواد اتصالية، كما تلعب دورا مهما ومتزايدا بشكل غير مسبوق وملفت للإنتباه إن "صحّ القول" في الحياة السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ليس فقط لأنّ محترفي السياسة يهتمون عند تحضير استراتيجياتهم بالاتصال وبما تبثه ونشره هذه الوسائل، ولكن أفراد المجتمع أيضا وبنفس الاهتمام يكتسبون أهم معلوماتهم الأساسية بفضل المضامين التي تعرضها³.

كما تؤثر وسائل الإعلام على باقي الوسائل والقنوات الأخرى ولها دور فعال في تنشيط العملية السياسية، حيث تأخذ المناقشات والمواقف الخاصة بالوسائل السياسية مؤشرات من عرض وسائل

- بتصرف: فاروق أبو سراج الذهب، مفردات منظومة الرشد 2، طبيعة النظام السياسي الجزائري.. الإستثناء، نشر في 2014/10/25.¹

- عبد الله سي موسى، البيئة السياسية والإعلام في الجزائر، ص5.²

- المرجع نفسه³

الإعلام لهذه الرسائل، فهي إلى جانب تأثيرها على الأراء السياسية للفرد تؤثر على الطريقة التي تدار بها السياسة وعلى تنظيم نشاطاتها الرئيسية¹. كما تمثل الوسائل الإعلامية دورا حضاريا ناقدا، ذلك حسب ما يراه البعض من خلال التفاعل الايجابي مع الحراك الاجتماعي والحركة الثقافية. ومن هذا المنطلق، فإنه لوسائل الإعلام مسؤوليات يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- إمداد الأفراد الجماعات بالمعلومات والحقائق التي تقنعهم بالحاجة إلى التنمية والكيفية التي تحدث بها التنمية والوسائل المتاحة لحدوثها وما سوف يترتب عليها من نتائج وآثار في المجتمع، بالإضافة إلى تعميق الإقناع بضرورة التغيير وقبول حدوثه، ومساعدة الأفراد والجماعات على اتخاذ القرارات السليمة إزاء القضايا الآنية والمهمة داخل المجتمع.
 - أن وسائل الإعلام، لا تقوم بمجرد نقل الواقع أو جزءا منه. بل انتقاء المحتويات، وحتى يتحقق لهذه الوسائل أداء دورها بفاعلية وكفاءة لابد من وجود سياسية اتصالية بإشراك عناصر من المجتمع تجعل العمل في هذا المجال بعيدا عن الارتجال.
- 3/ المعالجة الإعلامية للقضايا السياسية في الجزائر.

من الملاحظ، أن تاريخ الجزائر حافل بالقضايا السياسية والأحداث التي لازالت تشكل اهتمام وانشغال الرأي العام والطبقة السياسية على اختلاف إيديولوجياتها، غير أن هذه الأحداث والمحطات السياسية قد حظيت في كثير من المواقف والمحطات بالغموض والتضليل بل والنقص في توفير المعلومات أو حتى التغاضي عن التطرق إليها وتجنب تناولها عبر وسائل الإعلام. وما يهتمنا في هذا المطلب بصفة أكبر، هو موقع القنوات الفضائية الخاصة من الأحداث السياسية الراهنة والقضايا الكبرى التي طغت على الساحة الاجتماعية. بالرغم من تنوع المشهد الإعلامي واكتساح الفضائيات الإخبارية الخاصة قطاع الإعلام.

ومن هذا المنطلق، وجب علينا الإشارة، أن محاولة فهم طبيعة النظام الإعلامي السائد في المجتمعات الديمقراطية، مرتبط في الأساس بمحتوى ومضمون الرسالة الإعلامية وما تختاره من مواد لتقديمها للجمهور، فالأسلوب الإعلامي وطريقته في التطرق إلى الأحداث السياسية مرهون بإهتمامات المجتمع وميولاته. لكن في غالب الأحيان فإن ما نراه عبر القنوات الفضائية الخاصة بشأن هذه المواضيع، لا يعكس حقيقة الإنفتاح الإعلامي وتنوعه، مما يطرح جملة من التساؤلات بشأن علاقة

¹ - محمد بن سعود البشر،، نظريات التأثير الإعلامي، العبيكان للنشر، الرياض، 2014، ط1، ص30

الإعلام بالسلطة السياسية في الجزائر، إذ تخلّت وسائل الإعلام عن التزامها بالمسؤولية في تقديم الحقائق ومراعاتها للأمانة المهنية وأخلاقيات المهنة.

وتجدر الإشارة في هذا المقام، إلى بعض المواضيع السياسية التي تتحاشى القنوات الفضائية في مجملها التطرق إليها، فحتى وإن تم ذلك، فإنّ الملاحظ هو انتهاج أسلوب التضليل وعدم تقديم معلومات كافية تشفي غليل المتابعين، حيث أدّى هذا الوضع إلى فقدان الثقة بين الإعلام وجمهوره بل وغياب الاهتمام بالمحتوى الإخباري الذي تقدّمه هذه القنوات للجمهور.

ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى جملة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

- **ضغوطات السلطة الحاكمة :** أن السلطة الحاكمة في الجزائر تسمح للإعلام بانتقادها، لكنها تسمح بذلك بدرجة محدودة جداً، بالرغم من عدم وجود قانوني صريح يمنع الإعلام من نقد النظام الحاكم أو الرئيس، فالنظام أو السلطة قد يتغاضى أحيانا عن الانتقادات القويّة إلا في بعض الحالات الإستثنائية عندما تكون الوسيلة الإعلامية مدعومة مالياً وسياسياً، أو لتحقيق أهداف خفيّة كمحاولة الظهور بمظهر ديمقراطي أمام بعض الضغوطات الأجنبية أو الهيئات الحقوقية الدولية. أمّا السائد فإنّ السلطة الحاكمة تمنح مجالا ضيقا لانتقادات الإعلام، تنتهي حدوده عندما يبدأ الإعلام بتهديد مصالح من هم في السلطة.

- **امتلاك رجال الأعمال لبعض القنوات الفضائية:** خاصة منهم المقرّبون من محيط الرئيس "بوتفليقة" أو الموالين له من رجال المال والأعمال، وفي هذا الصدد وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد نشرت صحيفة "لوموند"¹ الفرنسية تقريراً سلّط الضوء على العلاقة بين الإعلام الجزائري، وتحديدًا القنوات الخاصة، والنظام الحاكم. وخلصت إلى أن غيابها عن الحراك الشعبي في البلاد مرده إلى علاقات المالكين المقربين من نظام "عبد العزيز بوتفليقة". وبرز بين الأسماء التي ذكرتها "لوموند" رجل الأعمال "علي حداد"، الذي جمع مليارات من مشاريع الأشغال العامة التي تمنحها الحكومة والاستثمارات في وسائل الإعلام (دزاير تي في ودزاير نيوز). كما مؤل حملات "بوتفليقة" الانتخابية، وترأس "ممنتدى رؤساء المؤسسات"، وهي جمعية أعمال كبرى يؤيد قادتها الرئيس منذ فترة طويلة.

¹ موقع تم لوموند-رجال-بوتفليقة-يديرون-القنوات-الجزائرية-الخاصة <https://www.alaraby.co.uk/medianews/2019/3/25/>

تصفحة بتاريخ: 2019/04/15.

وأضاف ذات التقرير، أنّ القناتان الفضائيتان "دزاير تي في" و"دزاير نيوز" أسستا لدعم حملة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" عام 2014، وتؤيدان بقاءه في سدة الحكم حالياً. ونقلت "لوموند" أيضاً عن مدير الموقع الإخباري الناطق بالفرنسية "Médias DZ"، أن مدير قناة "النهار"، دعم معارضة "بوتفليقة" في انتخابات عام 2004، قبل أن يصبح مؤيداً قوياً له بعد إعادة انتخابه¹.

طبعاً "دزاير تي في" و"دزاير نيوز" و"النهار" ليست وحدها. ففي عام 2015، اشترى رجل الأعمال المعروف محيي الدين طحكوت، قناة "نوميديا نيوز"، وهو من المقربين من رئيس الوزراء السابق في الجزائر، أحمد أويحيى.

وشهد العام نفسه سقوط "القناة الجزائرية وان" في يد أيوب ولد زميرلي، وهو من أثرياء أقطاب العقارات والصناعات الزراعية الذين يتمتعون بمزايا المقربين من النظام.

الأجواء هذه في القنوات الجزائرية الخاصة دفعت منظمة "مراسلون بلا حدود"، نهاية عام 2016، إلى إصدار تقرير تخوفت فيه من "الأوليغارشية الإعلامية التي تخدم المصالح الاقتصادية والسياسية الغامضة".

في المقابل، حاول الرئيس التنفيذي لشركة "سيفيتال" الصناعية، "يسعد ربراب"، شراء مجموعة "الخبر" الإعلامية وقناة "كيه بي سي" KBC، عام 2016، فواجه معارضة قضائية بموجب قوانين مكافحة الاحتكار. لكن وفقاً لـ "مراسلون بلا حدود"، فإن السلطات الجزائرية تعتمد "معايير مزدوجة" في هذا الإطار. وأشارت "لوموند" إلى أن رجال الأعمال يضمنون الأمان لأنفسهم، عبر تعزيز الروابط التي تجمعهم بالسلطة الحاكمة. وقالت الباحثة فاطمة العيساوي إنه "يتوجب على وسائل الإعلام الحصول على ترخيص يمكن سحبه إذا لم تحترم مواصفات وزارة الاتصالات". وتحظر هذه التوجيهات "أي خطاب مسيء أو تشهيري ضد رئيس البلاد".

من خلال مثل هذه التقارير، يمكن القول أنّ الانحياز الإعلامي بات من بين أبرز السمات الطاغية على أبرز الفضائيات الخاصة، وهو ما يؤثر حتماً على تناولها للقضايا السياسية الطاغية على الساحة الوطنية. ونقلت "لوموند" عن أحد الصحفيين أنّ "بعض القنوات تُظهر بعض مظاهر المعارضة عبر

- الموقع الإلكتروني نفسه.¹

انتقاد صغار اللاعبين في السلطة، لكنها لا تستهدف كبارها إطلاقاً، وهذا التحيز "أكثر وضوحاً في بعض الأحيان من الإعلام الحكومي"¹.

-مشكل الإشهار والأزمة المادية : مباشرة بعد ظهور الإنفتاح في قطاع السمعي البصري منذ 2012، دخلت القنوات الفضائية في أزمة الإشهار التي لازالت قائمة، بل وأنّ عددا كبيرا من القنوات قد أفلست لغياب سياسة واضحة في توزيع الإشهار وتنظيمه، إذ بات الدخل المالي والحصول على مرجعات الإشهار وفوائده المالية، من أبرز أوراق الضغط التي تمارسها السلطة لتحقيق أهدافها مقابل إغفال القنوات الفضائية للمواضيع الساخنة التي تثير قلق السلطة.

من جهة أخرى، فإنّ أغلب القنوات تجد صعوبة في تسديد تكاليف البث عبر الساتل، والتي تقدّرها بعض الجهات بمئات الملايين من السنتيمات بشكل منتظم، وعليه تجب بعض القنوات نفسها أمام خيارين، إما انقطاع البث أو الدخول في تحالف مع السلطة السياسية لضمان بقائها وتأجيل مطالبة الجهات المختصة بتسديد مستحقات البث عبر الساتل.

-صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات: وجود هذه الصعوبة يمكن أن تكون له عدة أسباب تخص طبيعة العمل الصحفي بصفة عامة، كضيق وقت النشر الذي يحتم على الصحفي الوصول إلى مصدر الخبر في زمن قياسي، وبالتالي فالصعوبة ستوجد إذا كان هناك ما يعيق هذا الصحفي في الوصول إلى مصدر الخبر كبعد المسافة، غياب أو قلة وسائل النقل المساعدة أو وسائل الاتصال اللازمة. إذ غالبا ما يتحمل الصحفي أعباء التنقل. بالإضافة إلى عدم سماح المسؤولين الحكوميين لهم بالوصول إلى مصادر المعلومات، سواء كانت في حال كان هؤلاء هذه المصادر أشخاصا أو وثائق إضافة إلى عدم تزويدهم بالمعلومات وممارسة التعطيم بشأنها.

هذه الأسباب، وإن تفاوتت حدّتها ونسبتها من قناة لأخرى، غير أنّها ساهمت إلى حدّ بعيد في الظهور الباهت أثناء تغطية أو معالجة القضايا السياسية والالتزام بقواعد الإعلام السياسي الحرّ والديمقراطي. علما أنّ بعض العقوبات تتمثل في شخصية المؤسسة الإعلامية في حدّ ذاتها، خاصة إذا علمنا أنّ أغلب هذه القنوات تفتقر لإطاراتها للخبرة والتكوين التلفزيوني المحترف، إذ ظهرت أغلب هذه القنوات كامتداد للعناوين الصحفيّة التي تمتلكها في الصحافة المكتوبة.

- تقرير لجريدة "لوموند" الفرنسية، موقع إلكتروني تم الإشارة إليه سابقا.¹

قائمة المصادر والمراجع:

- 1/ حمادة بسيوني، دور وسائل الإتصال المصرية في صناعة القرارات، اطروحة دكتوراه كلية الإعلام، القاهرة، 1991.
- سعد آل سعود، آل سعود سعد بن سعود بن محمد، الإتصال والإعلام السياسي، جامعة الإمام محمد بن سعود، دار الكتاب الحديث، ط1، الرياض، 2010.
- 3/ محمد بن سعود البشر،، نظريات التأثير الإعلامي، العبيكان للنشر، الرياض، 2014، ط1.
- 4/ عبد الله سي موسى، البيئة السياسية والإعلام في الجزائر، ص5.

المواقع الإلكترونية:

1/ http://www.hmsalgeria.net/portal/articles/livres/siraj_11/4550.html

2/ http://www.hmsalgeria.net/portal/articles/livres/siraj_11/4550.html

- بتصرف: فاروق أبو سراج الذهب، مفردات منظومة الرشد 2، طبيعة النظام السياسي الجزائري..الإستثناء، نشر في 2014/10/25.